الأمم المتحدة

E/ECA/COE/41/22

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 March 2022

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الحادي والأربعون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٥-١٧ آذار/مارس ٢٠٢٣
البند ٩ من جدول الأعمال*
النظر في تقرير لجنة الخبراء واعتماده والنظر في التوصيات ومشاريع القرارات

تقرير لجنة الخبراء عن اجتماعها الحادي والأربعين

مقدمة

١- عُقد الاجتماع الحادي والأربعون للجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا من ١٥ إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠٢٣ في شكل يمزج بين المشاركة حضوريا وعبر الإنترنت.

الجزء الأول

أولا – افتتاح الاجتماع [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف – الحضور

٢- حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، وسيشيل، والصومال، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا – بيساو، وكابو فيردي، والكاميرون، وكوت

* E/ECA/COE/41/1

A.23-00457

ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

٣- وكانت كيانات منظومة الأمم المتحدة التالية ممثلة في الاجتماع: مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكتب المنسق المقيم، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وبرنامج الأغذية العالمي.

٤- وحضر مراقبون عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التالية: أذربيجان، وإسبانيا، وأستراليا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبرتغال، وتركيا، وفرنسا، والكويت، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وحضر الاجتماع أيضا ممثل عن دولة فلسطين، وهي دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة.

٥- وكانت دولة فلسطين، وهي دولة غير عضو تتمتع بعضوية مراقب في الأمم المتحدة، ممثلة أيضا في الاجتماع،

٦- وحضر ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: جامعة الدول العربية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، ومصرف الاستثمار والتنمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومصرف التجارة والتنمية.

٧- وحضر مراقبون عن الهيئات التالية: مؤسسة بناء القدرات الأفريقية، المنظمة الإقليمية الأفريقية التابعة للاتحاد الدولي لنقابات العمال، وسفارة الكرسي الرسولية لدى إثيوبيا، والمعونة المسيحية، وإنديراس إثيوبيا، ومكتب مؤسسة فريدريش إيبرت للتعاون لدى الاتحاد الأفريقي، والشراكة العالمية من أجل التعليم، والشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة، ومعهد دراسات السلام والأمن، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، وشركة إيغيري للبن، وبعثة الصين لدى الاتحاد الأفريقي، وسوق نيروبي للأوراق المالية، وجامعة ولاية كونيتيكت الجنوبية، ومكتب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ومنظمة حملة واحدة، ومنظمة الشباب من أجل الأمم المتحدة في أفريقيا، ومنظمة أوكسفام الدولية، واتحاد الشباب الأفريقي، وبعثة الولايات المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

باء - البيانات الافتتاحية

٨- ترأس الجلسة الافتتاحية منسق إدارة البحوث والتخطيط بوزارة المالية والميزانية في السنغال والرئيس بالنيابة لمكتب لجنة الخبراء المنتهية ولايته، أداما سيك.

٩- وأدلى ببيانين افتتاحيين كل من الأمين التنفيذي بالنيابة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أنطونيو بيدرو، ووزير الدولة للتخطيط والتنمية في إثيوبيا، نيميرا غيبياهو مامو.

١٠- وأبرز السيد سيك، في ملاحظاته الافتتاحية، التحديات الرئيسية التي يجب التصدي لها في أفريقيا، بما في ذلك عدم الحصول على التمويل، وارتفاع تكلفة رأس المال، وارتفاع مستويات الديون، وتقلص هامش التصرف المالي، وكلها عوامل قوضت قدرة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تحمل الديون وأدت إلى تفاقم الفقر والضعف. وشدد أيضا على الحاجة إلى انتهاج حلول مستدامة لتعزيز النظم الإحصائية القائمة. وأشار إلى ان الإنجازات الرئيسية التي حققتها اللجنة الاقتصادية على مدى العام الماضي شملت تقديمها الدعم لعمل *الفريق العامل الأفريقي رفيع مستوى المعني بالهيكل المالي العالمي*، ووضع خارطة طريق لتحديث النظم الإحصائية، واعتماد برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية في إدارة المالية العامة. وفي الختام، حث الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية على بناء أفريقيا قادرة على الصمود.

١١- وأهاب السيد بيدرو في بيانه بالقارة أن تأخذ زمام المبادرة في مواجهة الأزمات المتعددة التي تهدد بتراجع المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال التنمية المستدامة. وشدد على الحاجة إلى القيام بالاستثمارات اللازمة لبناء رأس المال في الأصول ذات الأهمية البالغة بطريقة مستدامة في سبيل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: *أفريقيا التي نصبو إليها*. وأضاف أن الأولويات الرئيسية تشمل معالجة الفجوة التمويلية بواسطة حزمة الحوافز المقترحة لأهداف التنمية المستدامة؛ والسعي إلى تحقيق التصنيع المستدام والتنويع الاقتصادي؛ واتخاذ إجراءات طموحة فيما يتعلق بالمناخ. وذكر أن الأنشطة التي تدعم بناء القدرة على الصمود في القارة، مثل استراتيجيات تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ذات أهمية بالغة. وفي الختام، أكد من جديد استعداد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعميق تعاونها ودعم أعضائها.

١٢- وشدد السيد غيبياهو مامو، في بيانه الافتتاحي، على التحديات الإنمائية الرئيسية في أفريقيا، بما في ذلك التضخم وفقر الأسر وانعدام الأمن الغذائي والطاقوي، وعدم الاستقرار الاجتماعي وتزايد عدم المساواة، مشيرا إلى أنها كلها أمور تعوق الجهود الأفريقية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وفي معرض التذكير بالأولويات الرئيسية للأمم المتحدة في عام ٢٠٢٣، دعا إلى إصلاح عاجل للهيكل المالي العالمي لجعله مناسبا للغرض. وقال إنه هناك حاجة ماسة إلى تعبئة الموارد الأجنبية والمحلية لتمويل الاستثمارات في الهياكل الأساسية، وإيجاد فرص العمل، والحماية الاجتماعية، في سبيل الحد من الفقر، والتعافي من الصدمات، وبناء القدرة على الصمود في القارة. وأضاف أن هناك حاجة أيضا إلى الاستفادة من التمويل المناخي لمحاربة الفقر وعدم المساواة. ومضى يقول إن عدم القيام بذلك قد يؤدي إلى تداعيات مالية وآثار سلبية على الأمن الغذائي والطاقوي.

ثانيا– انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٢ من جدول الأعمال]

١٣– انتخبت لجنة الخبراء بالإجماع البلدان التالية لتشكيل المكتب الجديد:

الرئيس:	أوغندا
النائب الأول للرئيس:	جنوب أفريقيا
النائب الثاني للرئيس:	المغرب
النائب الثالث للرئيس:	غينيا الاستوائية
المقرر:	السنغال

١٤– وبعد بيان قبول أدلى به الرئيس الجديد المنتخب، ميكاييل واماي، اعتمدت اللجنة برنامج العمل وجدول الأعمال التالي دون تعديل، على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي تم توزيعه:

١– افتتاح الاجتماع

٢– انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٣– لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرا.

٤– تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا.

٥– عرض عن موضوع الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٦– القضايا النظامية.

٧– موعد انعقاد الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكان انعقادها وموضوعها.

٨– مسائل أخرى.

٩– النظر في تقرير لجنة الخبراء واعتماده والنظر في التوصيات ومشاريع القرارات.

١٠– اختتام الاجتماع.

الجزء الثاني

سرد وقائع الاجتماع

ثالثا– لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرا [البند ٣ من جدول الأعمال]

ألف– العرض

١٥– في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدم ممثل عن الأمانة لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرا (E/ECA/COE/41/5). وسلط التقرير الضوء على التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي مؤخرا وآثارها على أفريقيا. وأشار إلى أن تباطؤ الاقتصاد العالمي وارتفاع الأسعار الذي غذته الحرب في أوكرانيا وتغير المناخ وتدهور الظروف الاقتصادية والمالية الدولية أثَّر بشكل كبير على النمو الاقتصادي في إفريقيا في عام ٢٠٢٢. ورغم انتعاش الاقتصاد المتوقع في عام ٢٠٢٣، من المنتظر أن ترتفع تكاليف الاقتراض وأعباء سداد خدمة الديون، وهو ما يجعل من الصعب على الحكومات الاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي يمكن أن تقلل من مستويات الفقر وعدم المساواة. وبناء عليه، هناك حاجة إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي لتمكين البلدان الأفريقية من الحصول على الموارد بسهولة أكبر وبتكلفة أقل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان الأفريقية بحاجة إلى الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتسريع التصنيع والتنويع لديها.

باء–المناقشة

١٦– في المناقشة التي تلت ذلك، أشار الخبراء إلى الحاجة إلى وجود بنية تحتية وأطر قانونية وتنظيمية فعالة لدعم تنمية السوق المالية في أفريقيا. وشددوا أيضا على الارتفاع الكبير لمستويات الدين الخارجي وآثاره على النمو. وعلاوة على ذلك، أشاروا إلى ضرورة الإسراع في استكمال القضايا العالقة فيما يخص تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وسلطوا الضوء كذلك على الحاجة إلى التركيز على المشاريع القابلة للتنفيذ، لا سيما الحاجة إلى الاستفادة من المزايا التي توفرها المنطقة من حيث تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية بما يتيح تفادي الصدمات العالمية.

جيم– التوصيات

١٧– على ضوء المناقشة، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' الإسراع في استكمال القضايا العالقة فيما يخص تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز التجارة البينية الأفريقية؛

'٢' تطوير البنية التحتية وإصلاح أطرها التنظيمية لتعزيز العمليات الإقليمية عبر الحدود التي تقوم بها المؤسسات المالية؛

'٣' الدعوة إلى إلغاء الديون بدلا من تعليقها، وذلك بدعم من المنظمات الدولية مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي؛

'٤' دعوة وكالات التصنيف إلى إعادة تقييم التصور المبالغ فيه للمخاطر، الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التأمين وتكلفة الاستثمار في أفريقيا؛

'٥' توحيد الجهود لتيسير الانتعاش على الصعيد العالمي الذي يُعتبر تحالف المستدام للديون أداة مهمة له؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تعزيز التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لدعم إدراج الاتفاق المؤسس للمنطقة في الأطر الوطنية، بما في ذلك عن طريق تنفيذ استراتيجيات وطنية متعلقة بالمنطقة، وهو ما من شأنه أن يخفف من الصدمات العالمية على الاقتصادات الأفريقية ويعزز سلاسل القيمة الإقليمية؛

'٢' دعم التعلم من الأقران وتبادل الخبرات بين أعضاشها فيما يتعلق بالقدرة على الصمود والتعافي استجابة لآثار الصدمات الداخلية والخارجية.

'٣' مساعدة أعضائها في جهودهم في مجال الرقمنة، بغية تيسير التجارة وتعزيز تعبئة الموارد المحلية.

رابعا- تقييم التقدم المحرز في التكامل الإقليمي في أفريقيا [البند ٤ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

١٨- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدم ممثل الأمانة تقريرا عن التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا (E/ECA/COE/41/6). وسلط التقرير الضوء على أن التحديات المستمرة بصدد إبطاء تنفيذ الاتفاقات الحيوية لتحقيق التكامل. وجاء في التقرير أن التكامل الإقليمي أمر لا غنى عنه لإحداث التحول في الاقتصادات المجزأة في أفريقيا وأن البلدان في حاجة إلى الاستفادة من الفرص التي تتيحها المبادرات الإقليمية لتوطيد التحول

الاقتصادي في فترة ما بعد جائحة كوفيد-١٩ وتعزيز قدرة القارة على الصمود في وجه الصدمات.

باء- المناقشة

١٩- في المناقشة التي تلت ذلك، أشار الخبراء إلى أن أفريقيا لا تزال تتاجر مع نفسها بدرجة أقل مقارنة بتجارتها مع العالم الخارجي، وأن التكامل الإقليمي أمر يتسم بأهمية بالغة للتخفيف من الصدمات الخارجية وبناء القدرة على الصمود. كما سلطوا الضوء على أهمية تقارب الاقتصاد الكلي لتفعيل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وأقروا باحتمال تدهور التقارب في أوقات الأزمات. وشددوا على أهمية الحد من التدفقات المالية غير المشروعة، ومعالجة قضايا التسوية في إطار ''نظام المدفوعات والتسويات لعموم أفريقيا''. وفي إشارتهم إلى الصلة بين السلم والأمن والتنمية، أكدوا أيضا على الحاجة إلى اتباع نُهج تنطلق من القاعدة إلى القمة إزاء التكامل بغرض تعزيز تولي زمام محليا، وشددوا على الحاجة الملحة إلى تعزيز ترابط البنية التحتية بين البلدان الأفريقية لتقليص تكلفة ممارسة الأعمال التجارية وتعزيز القدرة التنافسية.

جيم- التوصيات

٢٠- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' الاستفادة من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز قدرتها على تحمل الصدمات الاقتصادية المستقبلية والحفاظ على النمو المستدام؛

'٢' تعزيز التضامن والجهود الجماعية بين البلدان الأفريقية والتصديق على القرارات ذات الصلة للتصدي لانعدام الأمن والتهديدات الإرهابية وضمان السلم والأمن والاستقرار لدعم التكامل الإقليمي؛

'٣' توسيع نطاق الجهود الجماعية لزيادة التصنيع المحلي، والاستثمار في البنية التحتية، والتجارة في الخدمات، والترابط الرقمي كجوانب رئيسية للتكامل الإقليمي؛

'٤' النهوض بالجهود الرامية إلى تنفيذ مشاريع البنية التحتية، بما في ذلك في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية لأفريقيا وخطة العمل ذات الأولوية للفترة ٢٠٢١-٢٠٣٠، من أجل دعم التصنيع وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية؛

’٥‘ الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية وإيجاد بيئة تشجع الابتكار في القطاع القطاع الخاص، ومن ثم جذب رأس المال الأجنبي والمحلي للدفع قدما بالتصنيع، وإيجاد الوظائف وتخفيف وطأة الفقر؛

’٦‘ التصديق على بروتوكول المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلق بحرية تنقل الأشخاص، والحق في الإقامة والحق في الاستقرار باعتبارها عاملَ تمكين أساسي لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتكامل الإقليمي.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

’١‘ مواصلة تقديم الدعم لأعضائها، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تنفيذ الاتفاق المؤسس لهذه المنطقة وأطر التكامل الأخرى، مثل خطة عمل تعزيز التجارة البينية الأفريقية، والبروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والحق في الاستقرار، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية لأفريقيا ونظام المدفوعات والتسويات لعموم أفريقيا.

’٢‘ مواصلة التعاون مع المؤسسات الأفريقية والشركاء الآخرين ذوي الصلة بشأن تصنيع الأدوية المحلية؛

’٣‘ توسيع التعاون وتعميقه مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن مختلف المبادرات، بما في ذلك إعداد مؤشر منسق للتكامل لقياس التقدم نحو التكامل الإقليمي بشكل موضوعي؛

’٤‘ مواصلة عملها للاستفادة من الروابط بين السلم والأمن والتنمية والتكامل من أجل إيجاد فرص للأفارقة.

خامسا- عرض عن موضوع الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية [البند ٥ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

٢١- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عرضت نائبة الأمين التنفيذي المكلفة بالبرامج وكبيرة الخبراء الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، حنان مرسي، موضوع الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية الذي يحمل عنوان ’’تعزيز الانتعاش والتحول في أفريقيا للحد من أوجه التفاوت ومواطن الضعف‘‘ (E/ECA/COE/41/4-E/ECA/CM/55/4).

وأشارت إلى أن جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا وتغير المناخ أدت إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة وقوضت تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأوردت المتحدثة سلسلة من التدابير والإجراءات اللازمة على الصعيدين الوطني والعالمي، للنهوض بالنمو الشامل وتعزيز فرص الحصول على تمويل طويل الأجل وميسور التكلفة من أجل التنمية.

باء – المناقشة

٢٢- في المناقشة التي تلت ذلك، شدد الخبراء على الحاجة الملحة إلى تعزيز نموذج إنمائي يدمج قضايا الفقر وعدم المساواة في صلب الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية. وقالوا إنه يتعين على البلدان أن تستفيد من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتحسين مكانتها على طول سلاسل القيمة العالمية في الخدمات والصناعة. وأضافوا أن الهيكل المالي العالمي في حاجة أيضا إلى إصلاح لضمان تمويل إنمائي طويل الأجل وميسور التكلفة للبلدان النامية. وأكدوا أنه ينبغي أن تتضمن هذه التدابير الإصلاحية إعادة النظر في *الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين* لتسريع عمليات إعادة هيكلة الديون وتعليقها، وزيادة مرونة ''الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة حتى يتمكن من القيام بدور أكثر تحفيزا في التمويل الأخضر ويعزيز إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة.

٢٣- وأشار الخبراء إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من المشاركة في *الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي* بهدف الدفع قدما بأولويات القارة وتعبئة المزيد من الموارد من أجل التعافي. وأعربوا عن قلقهم من ضيق هامش التصرف المالي والسيولة على المدى القصير للنهوض بخطط التعافي، وأبرزوا في هذا السياق، أهمية المبادرات المشتركة مثل التحالف من أجل ديون يمكن تحملها المقترح، للمساعدة في توفير المزيد من السيولة.

جيم – التوصيات

٢٤- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' اتباع سياسات اقتصاد كلي شاملة وزيادة الاستثمارات محددة الأهداف من أجل الحماية الاجتماعية للفقراء والفئات الأكثر ضعفا؛

'٢' تعبئة الموارد المحلية من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وكبح التدفقات المالية غير المشروعة، وتوسيع نطاق الضرائب على الأراضي والممتلكات، ومراجعة الإعفاءات الضريبية للتأكد من وجود سيولة كافية لتمويل المشاريع الإنمائية.

’٣‘ الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتصنيع كثيف اليد العاملة لدفع عجلة النمو وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية؛

’٤‘ الحفاظ على مستويات الديون بالاستفادة من التمويل الميسَّر وزيادة كفاءة الإنفاق، مع السعي إلى حشد الدعم العالمي من خلال مبادرات مثل تحالف الديون التي يمكن تحملها؛

’٥‘ تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتمويل المختلط لحشد التمويل الخاص في تقديم الخدمات العامة.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

’١‘ تقديم الدعم التقني لأعضائها في مجال تعبئة الموارد المحلية، وتهيئة بيئة أعمال مواتية، وكبح التدفقات المالية غير المشروعة، ودمج القطاع غير الرسمي في القاعدة الضريبية.

’٢‘ تقديم الدعم لأعضائها من خلال الفريق العامل رفيع مستوى المعني بإقامة هيكل مالي عالمي جديد، وذلك بالدعوة إلى:

أ- إصلاح ’’الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين‘‘ والأطر التنظيمية للديون؛

ب- إصلاح آليات إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة؛

ج- مرونة أكبر في معايير التأهيل *للصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة*؛

د- تعزيز عملية التصنيف الائتماني لجعل معايير التصنيف أكثر إنصافا وموضوعية؛

هـ- استخدام أدوات تقليل المخاطر لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق؛

و- دعم تحالف الديون التي يمكن تحملها؛

’٣‘ إجراء تحليلات أكثر تفصيلا للفقر وعدم المساواة على المستوى القطري، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.

’٤‘ استكشاف إمكانية إنشاء وكالات تصنيف ائتماني أفريقية، وذلك بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.

سادسا – القضايا النظامية [البند ٦ من جدول الأعمال]

ألف– تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (يشمل الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٢٢ إلى آذار/مارس ٢٠٢٣)

باء– التقرير المتعلق بمتابعة القرارات الصادرة عن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

جيم– التقارير المتعلقة بأعمال الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

(أ) العرض

٢٥- في إطار البنود الفرعية ٦ (أ) و(ب) و(ج)، عرض ممثلو الأمانة تقرير الأمين التنفيذي عن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي يغطي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٢٢ إلى آذار/مارس ٢٠٢٣ (E/ECA/COE/41/7)، والتقرير المتعلق بمتابعة قرارات مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين (E/ECA/COE/41/8)، وتقريرا ملخصا عن الدورة الثامنة للمنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة (E/ECA/COE/41/9)

(ب) المناقشة

٢٦- في المناقشة التي تلت ذلك، أثنى الخبراء على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما قدمته من دعم لبناء القدرة على الصمود من خلال توطيد الاستجابات السياساتية الملائمة وتعزيز صوت أفريقيا على الصعيد العالمي.

٢٧- وأشاروا إلى الجهود المبذولة لتنفيذ ٩ من أصل ١٠ قرارات صادرة في الدورة الرابعة والخمسين، وأضافوا أن القرار المتبقي لا يتطلب إجراءات متابعة.

٢٨- وشددوا على الحاجة إلى زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي، وذلك بوسائل تشمل وضع استراتيجية أفريقية منسقة بشأن الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر، تماشيا مع مجالات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ذات الأولوية المقترحة للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

٢٩- وحثوا الأمانة على مواصلة جهودها لتعزيز تعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع الاتحاد الأفريقي، ومواءمة عمل اللجنة الاقتصادية بحيث يتماشى مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والحرص على أن يكون العمل رافِدا لمقررات الاتحاد الأفريقي في سياق *الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في السلام والأمن* وإطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

٣٠- وسلطت لجنة الخبراء الضوء على الحاجة إلى تقديم المزيد من التوصيات بشأن السياسات الاجتماعية. وأعربت عن قلقها من إمكانية حدوث ازدواجية في الجهود مع الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بصياغة استراتيجية بشأن الذكاء الاصطناعي وطالبت بالمزيد من التنسيق بين المؤسستين. وأعربت عن قلقها أيضا من بطء وتيرة التقدم بشأن الولاية المتعلقة بتصنيع الأدوية في أفريقيا.

٣١- وأحاطت لجنة الخبراء عِلما بتقرير الدورة الثامنة للمنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة، وسلطت الضوء على الحاجة إلى التصدي للتحديات في المجالات الرئيسية التي تناولها التقرير، لا سيما فيما يتعلق بنظم التعليم والاقتصاد الأزرق والنظم الإيكولوجية للغابات.

(ج) التوصيات

٣٢- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تعزيز سياستهم في مجال الاقتصاد الكلي، بما في ذلك قضايا التمويل المستدام، وإدارة الديون؛

'٢' مواصلة تعزيز الضريبة الرقمية، وكبح التدفقات المالية غير المشروعة، ومكافحة الفساد؛

'٣' الاستثمار في تطوير أنظمة تعليمية أكثر مرونة ، لا سيما في تعزيز الوصول إلى التعليم ومراكز التميز ونشر تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تعزيز التصنيع المستدام والتنويع الاقتصادي وتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وذلك بزيادة الدعم الذي تقدمه لتطوير سلاسل القيمة والاقتصاد الأزرق والمناطق الاقتصادية الخاصة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

'٢' مواصلة تقديم المساعدة فيما يتعلق بالبنية التحتية للنقل في القارة، لاسيما للمشاريع الجارية في إطار خطة العمل ذات الأولوية الثانية للفترة ٢٠٢١-٢٠٣٠ من برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، مثل إنشاء شبكة كهربائية بين مصر والسودان بتخصيص أرض للطريق الرابط بين القاهرة وكيب تاون، وإنشاء خط ملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر الأبيض المتوسط؛

'٣' مواصلة وتعزيز تعاونها وتنسيقها مع وزراء المالية الأفريقيين، والمصارف المركزية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، والشركاء، وذلك بشأن القضايا القارية الرئيسية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والأمن الغذائي، والاقتصاد الأزرق، وتصنيع اللقاحات، والتنفيذ الفعال لمرفق السيولة والاستدامة، وتمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الديون لمدة عامين، وإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة؛

'٤' تكثيف العمل على تعبئة الموارد المحلية من خلال دعم التجارة الإلكترونية، والضريبة الرقمية، والمبادرات الرامية إلى كبح التدفقات المالية غير المشروعة، واسترداد الأموال، والحد من الفساد، والتعاون مع الكيانات ذات الصلة التابعة في أفريقيا الذين يملكون خبرة في مثل هذه الموضوعات؛

'٥' عرض التقرير المتعلق بالدورة الأخيرة لدورة المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة، لكي تنظر فيه لجنة الخبراء في الاجتماعات القادمة.

جيم- التقارير المتعلقة بأعمال الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا (متابعة)

دال- الخطة والميزانية البرنامجيتان المقترحتان لعام ٢٠٢٤

(أ) العرض

٣٣- في إطار البندين الفرعيين ٦ (ج) و(د)، عرض ممثلو الأمانة ممثلو الأمانة تقرير اللجنة الإحصائية لأفريقيا عن أعمال دورتها الثامنة (E/ECA/COE/41/12)، وموجزَ الخطة والميزانية البرنامجيتين المقترحتين لعام ٢٠٢٤، والنص الكامل لمشروع الخطة والميزانية البرنامجيتين المقترحتين لعام ٢٠٢٤ (E/ECA/COE/41/18)، والأداء البرنامجي لعام ٢٠٢٢ (E/ECA/COE/41/INF/2) .

(ب) المناقشة

٣٤- في المناقشة التي تلت ذلك، أثنى الخبراء على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما قامت به من عمل في عام ٢٠٢٢ وأوصوا بأن ينظر مؤتمر الوزراء في الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٤ ومشروع الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٤ ويعتمدهما. وشدّدوا على أهمية تركيز التدخلات التي تعتزم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بها على ثلاثة مسارات، هي، أولا، سياسة الاقتصاد الكلي والتمويل المستدام؛ ثانيا، تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتصنيع المستدام، والتنويع الاقتصادي؛ ثالثا، النمو الشامل والمرن من خلال العمل المناخي، والانتقال الطاقوي الطاقة، والاقتصاد الأخضر والأزرق، والبيانات، والتحول الرقمي.

٣٥- وأشاد الخبراء أيضا باللجنة الاقتصادية لأفريقيا لكفاءة استخدامها الموارد ونوّهوا بإجمالي الميزانية المقترحة التي بلغت ٩٧,٥ مليون دولار، مع عدم حصول أي زيادة في عام ٢٠٢٤.

٣٦- وفيما يتعلق بالبيانات والإحصاءات، أبرز الخبراء أهمية تحديث نظم البيانات في أفريقيا وإحداث تحول فيها. وقالوا إن هناك تحليلا للاستثمارات الأخيرة في البيانات يبين وجود فائدة اقتصادية متوسطة قدرها ٣٢ دولارا لكل ١ دولار مستثمر في البيانات، وهو ما يشير إلى فوائد الاستثمار في مثل هذه الأنظمة. وأضافوا أنه من الأهمية بمكان تعزيز التعاون مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، من أجل مواءمة عمليات البيانات في القارة. وأكدوا أن تبادل أفضل الممارسات والخبرات في مجال البيانات، لا سيما فيما يتعلق ببيانات تعدادات السكان، وسيلة فعالة لتعزيز عملية التحول في الممارسات الإحصائية. وفي ظل قلة البيانات المتاحة بسهولة لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلة في معظم البلدان الأفريقية، يقتضي الأمر وجود نظم بيانات مركزية لزيادة إمكانية وصول مجموعة واسعة من المستخدمين .

٣٧- وأعرب أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن الحاجة إلى مزيد من الدعم للقطاعات البرنامجية، مثل قطاعي ندرة المياه ومبادرة التجارة الموجهة في إطار الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

(ج) التوصيات

٣٨- في ضوء هذه المناقشة، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' زيادة الاستثمار في تمويل البيانات والإحصاءات، لا سيما فيما يتعلق بجولة التعدادات لعام ٢٠٢٠؛

'٢' إطلاع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على البيانات الوطنية بإتاحتها بسهولة في بوابات يمكن الولوج إليها وزيادة الاستجابة للطلبات الواردة مهنا للحصول على بيانات مُحيَّنة؛

'٣' الانتقال من آليات جمع البيانات التقليدية إلى الآليات الرقمية لتوفير البيانات والإحصاءات في الوقت الحقيقي بغية دعم الأولويات الوطنية.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بما يلي:

'١' دعم البلدان في تعبئة الموارد لاستخدام أساليب ابتكارية في جمع البيانات، بما في ذلك تحسين البنية التحتية غير المادية والمادية؛

’٢‘ التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لإضفاء الطابع المركزي على البيانات في سبيل تعزيز إمكانية الوصول إلى الدراسات الاستقصائية الحالية ومصادر البيانات الأخرى وتوافرها لأغراض العمل البحثي في أفريقيا؛

’٣‘ إجراء دراسة تبين تكلفة الفرص البديلة الضائعة للبلدان التي تعجز عن توفير البيانات اللازمة لإثراء عملية التنمية الاقتصادية؛

’٤‘ التعاون مع معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاء في تنسيق آليات جمع البيانات ومعالجتها لتحسين الإبلاغ والرصد والتقييم؛

’٥‘ تيسير تبادل أفضل الممارسات والخبرات في إجراء التعدادات مع البلدان المتخلفة عن إجراء جولة التعدادات لعام ٢٠٢٠؛

’٦‘ دعم تعزيز المعارف والمهارات التي يطلبها أعضاؤها في مجال البيانات والإحصاءات؛

’٧‘ دعم أعضائها من أجل التصدي للتحديات التي يطرحها الإجهاد المائي وندرة المياه وذلك بتعزيز الاهتمام بالإدارة المستدامة للمياه في مبادرات الاقتصاد الأزرق؛

’٨‘ مواصلة العمل مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لدعم أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المشاركين في *مبادرة التجارة الموجهة* في إطار الاتفاق المؤسس للمنطقة وزيادة عددهم؛

’٩‘ إجراء دراسة عن القيمة الاقتصادية لتوافر البيانات والإحصاءات للقارة.

جيم- التقارير المتعلقة بأعمال الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا (متابعة)

(أ) العرض

٣٩- في إطار البند الفرعي ٦ (ج)، عرض ممثلو الأمانة تقرير اللجنة المعنية بالحوكمة الاقتصادية عن أعمال دورتها الأولى (E/ECA/COE/41/11)، والتقارير المتعلقة بدورات اللجان الحكومية الدولية دون الإقليمية لكبار المسؤولين والخبراء (E/ECA/COE/41/13 وE/ECA/COE/41/14 وE/ECA/COE/41/15 وE/ECA/COE/41/16)، ونتائج حوارات السياسات دون الإقليمية المتعلقة بموضوع دورة اللجنة الاقتصادية.

(أ) المناقشة

٤٠- في المناقشة التي تلت ذلك، أثنى الخبراء على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما قدمته من دعم لأعضائها في وضع استراتيجيات وطنية لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ولإدراج الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ورؤية عام ٢٠٥٠ في خططها الإنمائية الوطنية. وأشاد الخبراء كذلك باللجنة الاقتصادية لما قامت به من عمل في طرح مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة وفي تعزيز الحكم الرشيد، مشيرين إلى الدور الحاسم الذي اضطلعت به في تعزيز تعبئة الموارد وفي إتاحة التنفيذ الفعال للاتفاق.

٤١- وشدد الخبراء على ضرورة دعم الاستغلال المستدام لرأس المال البيئي والطبيعي للقارة لمصلحة البلدان الأفريقية. وأشادوا بالجهود المبذولة لضمان الشمول المالي، لكنهم أشاروا إلى أن التثقيف المالي ضروري، لا سيما في عالم يتسع فيه نطاق الرقمنه يوما بعد يوم، من أجل حماية الشباب والفئات الضعيفة، لا سيما من ألاعيب عمليات الاحتيال المالي على الصعيد الدولي.

٤٢- وأعرب الخبراء عن قلقهم من عدم إشارة تقارير اللجان الحكومية الدولية إلى بعض المبادرات المتعلقة بالأمن الغذائي، مثل منصة التبادل التجاري الأفريقي، وبالتالي لم تتضمن حلولا مناسبة. وعلاوة على ذلك، أدى دمج العروض المقدمة عن جميع المناطق دون الإقليمية إلى الحد من التركيز ولم يسمح بمناقشة هذه القضايا الخاصة بالمناطق دون الإقليمية، من قبيل الإجهاد المائي الناجم عن المناخ أو التحديات التي تواجهها البلدان الضعيفة، وهو ما يؤدي إلى انعدام الأمن ونشوب الصراعات.

(ج) التوصيات

٤٣- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' مواءمة خططهم الإنمائية الوطنية ليس فقط مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، ولكن أيضا مع خطط الجماعات الاقتصادية الإقليمية، مثل الخطتين المتمثلتين في رؤية عام ٢٠٥٠ لكل من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل تعزيز الاتساق والتآزر في برامج التنفيذ؛

'٢' وضع سياسات صناعية خضراء وطنية تتماشى مع الأطر الإقليمية للتصنيع؛

’٣‘ تعزيز عملية تطوير سلاسل قيمة ذات إمكانات قوية بهدف دمجها في خطط التنمية للمناطق الاقتصادية الخاصة؛

’٤‘ وضع استراتيجيات وأدوات للسياسات وأدوات أخرى تتيح تسخير العائد الديمغرافي؛

’٥‘ وضع أطر تنظيمية للتمويل الابتكاري من أجل التمكين للرقمنة على نطاق أوسع، وتعزيز قدرة أسواق رأس المال المحلية، وإيجاد بيئة مواتية لإنشاء آليات لدعم الشمول المالي الرقمي لعموم أفريقيا.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بما يلي:

’١‘ تقديم الدعم لصياغة السياسات اللازمة لاستغلال البيئة ورأس المال الطبيعي على نحو مستدام وجذب استثمارات القطاع الخاص، لا سيما في القطاعات التي تُعد حيوية للتحول الأخضر؛

’٢‘ دعم تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال تطوير البنية التحتية الإقليمية لتعزيز حركة السلع والخدمات عبر الحدود؛

’٣‘ دعم أعضائها في التعجيل بتنفيذ البرامج المتفق عليها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لتطوير الهياكل الأساسية للنقل والطاقة، مثل البرامج المنفذة في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، والخطة الرئيسية الإقليمية لتطوير الهياكل الأساسية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛

’٤‘ إيلاء اهتمام خاص لأعضائها الذين يواجهون إجهادا مائيا واستكشاف الخيارات المتاحة لدعمها.

جيم- التقارير المتعلقة بأعمال الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا (متابعة)

هاء – التقرير المتعلق بالدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

(أ) العرض

٤٤- في إطار البندين الفرعيين ٦ (ج) و(هـ)، عرض ممثلو الأمانة التقرير المرحلي عن أعمال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط (E/ECA/COE/41/17) والتقرير المتعلق بدعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

(E/ECA/COE/41/19). وقد تضمن التقرير المقدم في إطار البند ٦(ج) موجزا لعمل المعهد المستمر لتعزيز قدرة أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في صياغة وإدارة سياسات القطاع العام لتحسين التخطيط الإنمائي. وفي إطار البند الفرعي ٦(هـ)، تم تسليط الضوء على أساليب عمل جديدة في الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، بما في ذلك منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، التي تهدف إلى تحسين التعاون والكفاءة، مع التركيز على ستة مجالات ذات أولوية.

(ب) المناقشة

٤٥- في المناقشة التي تلت ذلك، أثنى الخبراء على عمل المعهد في مجال بناء القدرات في القطاع العام وعلى جهوده لزيادة عدد النساء المشاركات في برامجه التدريبية. ودعوا إلى التركيز بقوة على التوعية بشأن برامج التدريب التي ينظمها المعهد، وزيادة عدد أنشطة التدريب الممولة والمنح الدراسية، ووضع برامج تدريب باللغة الفرنسية. وشددوا أيضا على ضرورة تنفيذ أنشطة التدريب على المستوى القطري لتقليص التكاليف وتوسيع نطاق التغطية داخل البلد المستهدف. وأحاط الخبراء علما بآلية المعهد في الحوكمة والطريقة التي يتّبعها في تقييم الأداء والتخطيط على النحو الذي عرضته الأمانة.

٤٦- وأثنى الخبراء على التعاون القائم بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي، لا سيما في سياق منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، مشيرين إلى أنها مفيدة لأعضاء اللجنة. وأثنوا أيضا على عمل المنصة فيما يتعلق بالروابط بين السلم والأمن والتنمية.

٤٧- وأعرب الخبراء عن قلقهم من انقطاع اجتماعات وزراء المالية التي كانت تعقد بصورة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية، واقترحوا إمكانية عقد اجتماعات الاتحاد الأفريقي واجتماعات اللجنة الاقتصادية المتماثلة بصورة متتابعة لتعزيز التعاون وخفض التكاليف وإيجاد الفرص. وشجعوا أيضا على مواصلة الحوار بين اللجنة ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية ورئاستها لضمان مواءمة أولويات كلتا الهيئتين.

٤٨- وفي الختام، أعرب الخبراء عن ارتياحهم لتضمين الطاقة والبنية التحتية في جدول أولويات منصة العمل الإقليمي باعتبارهما عاملين تمكينيين.

(ج) التوصيات

٤٩- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' الحرص على سداد اشتراكاتها في المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في الوقت المحدد لتمكينه من تنفيذ الولاية المنوطة به.

'٢' الانضمام إلى شبكة الاقتصاديين الشباب لتمكين الأكاديميين الشباب من إنتاج تحليلات دعما لواضعي السياسات في بلدانهم.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' وضع أنشطة للتوعية وتنفيذها من أجل تسويق برامج المعهد التدريبية، بما في ذلك تقديم توجيهات عن كيفية الحصول على المنح الدراسية؛

'٢' إقامة تعاون بين المعهد والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات لتيسير التآزر في برامج التدريب؛

'٣' ضمان تقديم برامج التدريب في الماجستير باللغة الفرنسية أيضا؛

'٤' تكثيف تعاونها مع الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية بهدف بناء قدرات أعضاء اللجنة الاقتصادية في الرصد والإبلاغ والتقييم بشأن تنفيذ الأطر المتعددة مثل خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وفي اعتماد مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة واستخدامها؛

'٥' مواصلة عملها وتعزيزها فيما يتعلق بالروابط بين السلم والأمن والتنمية، وتوسيعه ليشمل المزيد من المنتديات الأفريقية، بما في ذلك منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين، والمؤتمر الاتحاد الإفريقي للسياسات بشأن تعزيز الارتباط بين السلم والأمن والتنمية الذي عقد من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ في طنجة بالمغرب.

واو – تقرير عن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤–٢٠٢٤: التركيز على أفريقيا

زاي – تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية لبرنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نموًّا في أفريقيا للعقد ٢٠٢٢–٢٠٣١

(أ) العرض

٥٠- في إطار البندين الفرعيين ٦ (و) و(ز)، قدم ممثلو الأمانة التقرير المتعلق بتنفيذ برنامج عمل فيينا للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ لصالح البلدان النامية غير الساحلية (E/ECA/COE/41/10) والتقرير المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا في أفريقيا (E/ECA/COE/41/20).

(ب) المناقشة

٥١- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أشار الخبراء إلى التحديات التي تواجهها البلدان عقب خروجها من قائمة أقل البلدان نموا، واقترحوا تمديد الفترة التحضيرية للبلدان الموصى بإخراجها من القائمة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، ودعوا إلى مواصلة تقديم الدعم في مرحلة ما بعد خروج البلدان من القائمة. وأعربوا عن أسفهم لنقص التمويل للتنمية الاقتصادية وعدم ملائمة مستوى الدعم المقدم من المجتمع الدولي باعتبارهما تحديين رئيسيين. وشدد الخبراء أيضا على أهمية اعتماد أنظمة لمنع المنافسة غير الضرورية بين المنتجات المستوردة والمنتجات المصنعة محليا، والحاجة إلى اتساق السياسات لكي يتسنى جني الفوائد الكاملة للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٥٢- وفيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا، أقر الخبراء بالتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق بسياسة المرور العابر، وتطوير البنية التحية وصيانتها، والتجارة الدولية وتيسير التجارة، والتكامل الإقليمي، ووسائل التنفيذ. وقالوا إن الروابط بين السلم والأمن والتنمية تُعد عوامل تمكين مهمَّة، وأنه يتعين تقديم مزيد من الدعم للدول الضعيفة والهشة التي تواجه تحديات أمنية. وأشاروا أيضا إلى أن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتعليق بعض التعريفات يمكن أن يؤدي إلى تقليص الإيرادات الضريبية. وحثوا على الإسراع في إنشاء ممرات للنقل لتيسير التجارة. وأخيرا، سلط الخبراء الضوء على العديد من التعديلات على التقرير تتعلق بتنفيذ برنامج عمل فيينا، وهي التعديلات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند وضع الصيغة النهائية للتقرير.

(ج) التوصيات

٥٣- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بفعالية وكفاءة لتعزيز النمو وتنويع التجارة واستحداث فرص عمل عالية الجودة وزيادة التجارة فيما بين المناطق الإقليمية؛

'٢' تسريع الجهود لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، وذلك بوسائل منها كبح التدفقات المالية غير المشروعة، وإدخال إصلاحات على السياسات العامة والحوكمة في إدارة الموازنة العامة؛

'٣' تعزيز النظم الإحصائية وتوافر البيانات باستخدام البيانات الإدارية والبيانات الضخمة؛

’٤‘ زيادة الاستثمار في القطاعات الهامة والمجالات الإنتاجية، بما في ذلك البنية التحتية والزراعة، والسياحة، والتعليم، والصحة، والنقل، والطاقات المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحول الرقمي، والتصنيع، والتكامل الإقليمي؛

’٥‘ استخدام التمويل المختلط وتوسيع نطاق التمويل الخاص وتوفير التمويل الميسَّر كضمان؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بما يلي:

’١‘ دعم أعضائها بعد خروجهم من فئة أقل البلدان نموا وتسهيل التعلم من الأقران بين أعضائها؛

’٢‘ مواصلة حشد الدعم للبلدان الأفريقية على الصعيد العالمي، لا سيما فيما يتعلق بمسائل الديون وإصلاح الهيكل المالي العالمي؛

’٣‘ تحسين إدراج المسائل المثيرة للانشغال فيما يتعلق بالسلم والصراع والتحليلات الأمنية باعتبارها أولويات رئيسية في البرامج بغرض دعم الدول الضعيفة والهشة والبلدان التي تعيش نزاعات؛

’٤‘ تنفيذ استراتيجيات وبرامج محددة الهدف وخاصة بأقطار بعينها لتمكين أعضائها من تحقيق أقصى قدر من المكاسب المحتملة من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

’٥‘ دعم البلدان من خلال تصميم آليات للتمويل التعويضي، والدعوة إلى هذه الآليات وتنفيذها بعد تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

’٦‘ إدخال تعديات على التقرير المتعلق بتنفيذ البرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠٢٤-٢٠١٤، على أن تؤخذ في الحسبان التعليقات التي تم الإدلاء بها أثناء المناقشات، وذلك لتجنب المشاريع التي لا تزال قيد التفاوض بين أعضائها.

سابعا- موعد انعقاد الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكان انعقادها وموضوعها [البند ٧ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

٥٤- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدم ممثل عن الأمانة مذكرة بشأن موعد انعقاد الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكان انعقادها وموضوعها (E/ECA/COE/41/21). وقد أُقترح عقد الدورة السادسة والخمسين في أديس أبابا في مقر اللجنة الاقتصادية في آذار/مارس ٢٠٢٤ تحت عنوان ''تعزيز آليات التمويل وأطر السياسات من أجل الانتقال إلى اقتصادات خضراء مزدهرة وعادلة وشاملة في أفريقيا''. وقد تمت صياغة الموضوع المقترح من خلال عملية تشاورية وهو معروض على اللجنة للنظر فيه.

باء- بالمناقشة

٥٥- وفي المناقشة التي تلت ذلك، وافق الخبراء على الموضوع المقترح للدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية.

٥٦- وعرض المغرب استضافة الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار الموضوع المقترح.

جيم- التوصيات

٥٧- في ضوء المناقشة، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ستُعقد الدورة السادسة والخمسون للجنة الاقتصادية لأفريقيا تحت عنوان ''تعزيز آليات التمويل وأطر السياسات من أجل الانتقال إلى اقتصادات خضراء مزدهرة وعادلة وشاملة في أفريقيا'' في آذار/مارس ٢٠٢٤ في مواعيد تحدد فيما بعد؛

(ب) يتعين على الأمانة إجراء مزيد من المشاورات مع المغرب فيما يتعلق بعرضه استضافة الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ثامنا- مسائل أخرى [البند ٨ من جدول الأعمال]

٥٨- لم تُثر أية مسائل أخرى.

تاسعا- النظر في تقرير لجنة الخبراء واعتماده والنظر في التوصيات ومشاريع القرارات [البند ٩ من جدول الأعمال]

٥٩ - في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظرت لجنة الخبراء في مشروع التقرير المتعلق باجتماعها إلى جانب مشاريع القرارات التي ستُعرض على مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين للجنة الاقتصادية لأفريقيا للنظر فيها وإمكانية اعتمادها. وأدلى العديد من الخبراء بتعليقات واقترحوا تعديلات على التقرير وعلى مشاريع القرارات. وبعد مناقشة مستفيضة، اعتمدت اللجنة التقرير بالإجماع. وترد القرارات، بصيغتها المعدلة من اللجنة، في مرفق بهذا التقرير لينظر فيها مؤتمر الوزراء ويعتمدها.

عاشرًا – اختتام الاجتماع [البند ١٠ من جدول الأعمال]

٦٠- أدلت السيدة مرسي والسيد ماواي بملاحظات ختامية.

٦١- وقالت السيدة مرسي إن اجتماع الخبراء كان ناجحًا. وأشارت إلى الآثار الرئيسية للأزمة الثلاثية المتمثلة في جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا وحالة الطوارئ المناخية التي أدت إلى تفاقم عدم المساواة والضعف الاجتماعي. وجددت دعوة الخبراء إلى تحقيق تعافٍ أخضر وشامل من الآثار المستمرة للأزمات المتعددة وإلى اعتماد نَهج إنمائي يركز على الإنسان. كما أشارت إلى أن الخبراء أقروا بأهمية تكييف برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتعزيزه لضمان قدرته على الاستجابة بفعالية لتحديات التنمية الناشئة.

٦٢- ونوّه السيد واماي بمساهمات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الكبيرة في العديد من العمليات والأنشطة لصالح تنمية القارة، بما في ذلك نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وأشار إلى أن الاجتماع أسفر عن توصيات قابلة للتنفيذ لضمان الانتعاش وإحداث التحوّل في الاقتصادات، ومعالجة أوجه عدم المساواة وتقليص الهشاشة في أفريقيا. وذكَر أن إحدى الرسائل الواضحة من الاجتماع تكمن في أن هناك العديد من القواسم المشتركة وأوجه التكامل بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي، مضيفا أنه لا بد من توطيد الشراكة أكثر والاستفادة من أوجه التآزر بين المؤسستين لتسريع التنمية المستدامة في أفريقيا.

٦٣- وعقب تلك البيانات وتبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع في الساعة ٨:٥٥ مساءً من يوم الجمعة ١٧ آذار/مارس ٢٠٢٣.

المرفق

مشاريع قرارات لينظر فيها مؤتمر الوزراء

ترد أدناه مشاريع القرارات، التي أقرت لجنة الخبراء نصوصها، لتعرض على مؤتمر الوزراء للنظر فيها واحتمال اعتمادها.

ألف – تعزيز أمن الطاقة وضمان انتقال طاقوي عادل في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يساوره القلق من كون أفريقيا موطنا لأكثر من ٥٨٩ مليونا من أصل ٧٣٣ مليون شخص على مستوى العالم لا يحصلون على الكهرباء و٩٧٠ مليونا من بين حوالي ٢,٤ مليار شخص لا يحصلون على حلولٍ للطهي النظيف،

وإذ يسلم بأن هناك حاجةً ملحةً إلى معالجة التحديات التي يطرحها العجز في الحصول على الطاقة في أفريقيا وضمان الحصول على طاقة مضمونة وميسورة التكلفة وموثوق بها من أجل التصنيع وتعزيز التجارة والنمو الاقتصادي، والحد من الفقر وزيادة الشمول ومواجهة النمو السكاني والتحضر المطّرد وآثار تغير المناخ،

وإذ يسلم أيضا بالحاجة إلى استثمارات كبيرة لمعالجة العجز في الحصول على الطاقة في أفريقيا، وإذ يساوره القلق من أن أقل من ٢ في المائة من الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة النظيفة على مدى العقد الماضي قد تمت في أفريقيا،

وإذ يسلم كذلك بأن الانتقال الطاقوي العادل حقًّا في أفريقيا يجب أن ينطوي على زيادة كبيرة في استهلاك الطاقة تتجاوز ما هو مطلوب للحصول على الطاقة الأساسية، وبأن مثل هذا التحول في أفريقيا يتجاوز إزالة الكربون ويجب أن يعالج أيضا مسألة الحد من الفقر.

وإذ يُدرك الطابع المعقد للوضع الاقتصادي العالمي والتحديات التي تواجهها أفريقيا، بما في ذلك طول الفترة الزمنية اللازمة لانتقالها الطاقوي، وحاجة القارة إلى الاستفادة من مواردها الضخمة من الطاقة، بما في ذلك الغاز، لسد الفجوات التي تعاني منها في مجال الطاقة والتنمية الاقتصادية،

وإذ يقر بأن الانتقال العالمي إلى الطاقة النظيفة يتيح فرصة استراتيجية لأفريقيا لتسخير مواردها الهائلة من الطاقة، بما في ذلك المعادن ذات الأهمية البالغة في تصنيع تكنولوجيات الطاقة الخضراء، لتطوير سلاسل قيمة للطاقة النظيفة على الصعيدين الإقليمي والعالمي والاستفادة منها، والسعي إلى تحقيق التصنيع الأخضر، وإيجاد الملايين من فرص العمل الخضراء لتلبية احتياجات سكان القارة الشباب المتزايدين،

وإذ يؤكد من جديد الالتزام الأفريقي بمستقبل يقوم على الطاقة النظيفة وبالالتزامات التي قطعها جميع الموقعين على اتفاق باريس بخفض الانبعاثات والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون،

وإذ يسلم بالحاجة إلى تزويد أفريقيا بالدعم المالي الكافي بغرض تيسير انتقالها الطاقوي على مدى فترة من الزمن،

وإذ ينوه بإطلاق الاتحاد الأفريقي السوقَ الأفريقية الموحدة للكهرباء في حزيران/يونيه ٢٠٢١ بهدف ربط كافة أعضائه من خلال سوق كهرباء فعالة وميسورة التكلفة ومستدامة مع إمكانية تعزيز أمن القارة الطاقوي والانتقال إلى الطاقة النظيفة،

وإذ يرحب ''بالموقف الأفريقي الموحد بشأن الحصول على الطاقة والانتقال الطاقوي العادل'' الذي سيتم تجميعه مع مختلف المقترحات الأفريقية فيما يتعلق بالحصول على الطاقة والانتقال الطاقوي العادل، وهو الموقف الذي أُعتمد في الدورة العادية الحادية والأربعين للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي بهدف رسم مساراتٍ لتطوير الطاقة على المدى القصير والمتوسط والطويل للتعجيل بالتقدم نحو حصول الجميع عليها وانتقالٍ يدعم أيضا التنمية الأفريقية؛

وإذ يرحب أيضا ببيان كيغالي بشأن ضمان انتقال طاقوي عادل ومنصف في أفريقيا، الصادرِ عن وزراء وممثلين رفيعي المستوى للبلدان الأفريقية خلال المنتدى العالمي للطاقة المستدامة للجميع الذي عقد في كيغالي في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٢٢،

وإذ يرحب كذلك بالقرار المتعلق بالطاقة الوارد في ''خطة شرم الشيخ التنفيذية'' المعتمدة في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وكذلك ''مبادرة الانتقال العادل وميسور التكلفة للطاقة في أفريقيا'' التي أُطلقت في تلك الدورة،

١- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم، بالتعاون مع المؤسسات القارية، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، ومصرف التنمية الأفريقي، ومع الكيانات العالمية مثل ''مبادرة الطاقة المستدامة للجميع،'' تقديم الدعم لأعضائها في وضع خطط وطنية للانتقال الطاقوي تكون مستَلهمة من ''الموقف الأفريقي الموحد بشأن الحصول على الطاقة والانتقال الطاقوي العادل''؛

٢- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تضع، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، إطارا قاريا لسياسة الأمن الطاقوي لتوجيه أعضائها؛

٣- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الإقليمية والوطنية والشركاء الإنمائيين، على حشد القطاع الخاص الأفريقي للاستثمار في تحول الطاقة وتصنيعها في القارة؛

٤- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم الدعم لأعضائها في تحولها إلى مستوى منخفض الكربون، بما في ذلك تطوير الهيدروجين الأخضر والتنقل الإلكتروني والرقمنة كعناصر مهمة في خطة الانتقال الطاقوي العادل والمنصف، ووضع تدابير لتعزيز التعاون الإقليمي لتعزيز الحصول على الطاقة والانتقال الطاقوي على حد سواء؛

٥- *يهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تستمر في تقديم الدعم للدول الأعضاء في تنمية القدرات المؤسسية والبشرية بهدف تعزيز عمليات الانتقال الطاقوي العادل، وتشجيع الاستثمارات في مجال الطاقة النظيفة، ومعالجة انعدام الأمن الطاقوي في القارة، وتسخير الفرص الجديدة الناشئة عن تطوير الهيدروجين الأخضر لمصلحة مواطنيها.

باء - البيانات والإحصاءات

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٣١٣/٧١ المعتمد في ٦ تموز/يوليو ٢٠١٧، الذي رحّب ''بخطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة'' التي تتيح الإطار لمناقشة مسألة بناء القدرات الإحصائية المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة،[(١)] والتخطيط لها وتنفيذها وتقييمها،

وإذ يلاحظ بارتياح عملَ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تحديث الإحصاءات، بما في ذلك وضع خارطة طريق بشأن إحداث تحوُّل في الإحصاءات الرسمية في أفريقيا وتحديثها وإقرار مبادئها وأولوياتها في الدورة الثامنة للجنة الإحصائية لأفريقيا،

وإذ يضع في اعتباره أن توفُّر المعلومات الجغرافية الموثوقة والدقيقة هو أحد أهم العوامل المساعدة على توسيع الاقتصادات الوطنية، بفضل القرارات المستنيرة التي يمكن أن تُتخذ في العديد من مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية نتيجةً لتحسُّن عملية تحديد المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة،

وإذ يستلهم من الالتزام المتزايد لبعض الدول الأفريقية بتقاسم تكاليف تيسير حضور وفودها الحكومية في المؤتمرات التي تتناول البيانات والإحصاءات،

١- *يحيط علما* باستنتاجات وتوصيات اجتماع الخبراء في الدورة السادسة لمؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من

(١) قرار الجمعية العام ١/٧٠

٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ تحت شعار ''عقد من الزمن في برنامج أفريقيا بشأن التعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية: النظر في التقدم المحرز وتسريع الجهود نحو عام ٢٠٣٠ من خلال نُظم محوَّلة''؛

٢- *يؤيد* التقرير والتوصيات الصادرة عن الدورة الثامنة للجنة الإحصائية لأفريقيا، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، تحت شعار ''تحديث المنظومات الحاضنة للبيانات في أفريقيا لدعم التكامل الإقليمي''؛

٣- *يؤيد أيضا* التقرير والتوصيات الصادرة عن الاجتماع الثامن للجنة الإقليمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢؛

٤- *يهيب* بأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يخصصوا موارد محلية لتنفيذ خارطة طريقٍ للتحوّل والتحديث خاصةٍ بنُظمهم الإحصائية الوطنية؛

٥- *يحث* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الاستفادة القصوى من الموارد والفرص المتاحة للدعوة إلى تحديث نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في سبيل ضمان عدم تخلف هذه النظم عن الركب؛

٦- *يحث أيضا* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الشروع في وضع مخطط للترميز الجغرافي من أجل التحليل المكاني لبيانات التعداد من خلال إطار متكامل للمعلومات الجغرافية المكانية يجمع بين أصحاب المصلحة المتعددين من العديد من القطاعات، من المنتجين إلى المستخدمين، لوضع نهج وطني لتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية؛

٧- *يهيب* بالدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنظر في التكفل المالي بوزرائها ووخبرائها لحضور الدورات المقبلة لمؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني؛

٨- *يناشد* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات الدولية أن تُقدم الدعم للبلدان في إجراء الدراسات الاستقصائية اللازمة لإعادة تحديد أساس الحسابات القومية؛

٩- *يدعو* الشركاء الإنمائيين إلى زيادة دعمهم للنظام الإحصائي الأفريقي لضمان تحويله وتحديثه استجابةً للاحتياجات المتزايدة للمستخدمين وبتوجيه من خارطة الطريق المتعلقة بتحويل الإحصاءات الرسمية في أفريقيا وتحديثها، بوصف ذلك أحد التدابير ذات الكفاءة والفعالية لتتبع التقدم الذي تحرزه القارة نحو تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة.

جيم- التحول الرقمي من أجل مستقبل مشترك آمن وشامل للجميع ومستدام

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يضع في اعتباره قرار الجمعية العامة ٦/٧٦ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ بشأن متابعة تقرير الأمين العام الأمم المتحدة بعنوان ''خطتنا المشتركة''، الذي ذكّرت فيه الجمعية بالتعهد بتعزيز الحوكمة العالمية من أجل الأجيال الحالية والمقبلة، وطلبت من الأمين العام أن يقدم تقريرا مشفوعا بتوصيات للنهوض بخطتنا المشتركة والتصدي للتحديات الراهنة والمقبلة،

وإذ يضع في اعتباره أيضا قراره رقم ٩٨٣ (د-٥٤) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢، بشأن أهمية التحول الرقمي لفتح آفاق جديدة،

وإذ يضع في اعتباره كذلك أن تعزيزَ الحوكمة الرقمية في إطار أهداف الأمم المتحدة لحوكمة الإنترنت ومواءمةَ اللوائح التنظيمية لإزالة الحواجز التي تعترض الربط بالإنترنت أمران حاسمان لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية الأفريقية، وأن التصدي لهذه التحديات يتطلب نهجا متعدد الجهات صاحبة المصلحة،

وإذ يسلم بأن الحقائق المحلية، مثل الفجوة الرقمية بين الجنسين، لا تزال تؤثر على استيعاب التكنولوجيات الرقمية وتزيد من عدم المساواة في أفريقيا،

وإذ يلاحظ مع الارتياح عقد الاجتماع السنوي السابع عشر لمنتدى حوكمة الإنترنت، وهو الأكبر حتى الآن، في أديس أبابا بعنوان ''شبكة إنترنت قادرة على الصمود من أجل مستقبل مشترك ومستدام''، الذي غطى حالات في بلدان عديدة وقضايا مواضيعية، بما في ذلك ربط جميع الناس بالإنترنت وصون حقوق الإنسان، وتجزئة الإنترنت، وحوكمة البيانات والخصوصية، والسلامة، والأمن، والمساءلة، مع تناول التقنيات المتقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي،

وإذ يضع في اعتباره أن وجود حوكمة منسَّقة للإنترنت سيعزز إلى أقصى حد خطة التحول الرقمي الأفريقية وستزيد من إتاحة وتعزيز الفرص الرقمية للشباب للنهوض بالاقتصاد الرقمي الأفريقي،

وإذ يلاحظ أن الأمين العام اقترح، في تقريره بعنوان ''خطتنا المشتركة''، ميثاقا رقميا عالميا يحدد ''مبادئ مشتركة من أجل مستقبل رقمي مفتوح وحر وآمن للجميع''، يُتّفق عليه في مؤتمر قمة المستقبل في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤،

وإذ يلاحظ مع الارتياح تدشين المركز الأفريقي لأبحاث الذكاء الاصطناعي في برازافيل وإصدار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الاجتماع السنوي السابع عشر لمنتدى حوكمة الإنترنت مشروعَ مبادئ توجيهية لقانون نموذجي بشأن الجرائم المعلوماتية والجرائم المتصلة بالمعلوماتية في البلدان الأفريقية،

وإذ يثني على الجهود الحالية التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خلال مركز الامتياز المعني بالهوية الرقمية والتجارة والاقتصاد التابع لها لتسريع تنفيذ التكنولوجيات الرقمية في أفريقيا، مع التجسيد التدريجي والمستمر لمبادئ مهمة في التنمية، من قبيل الشمول والتمثيل وإمكانية الوصول،

١- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، دعمها لأعضائها في جهودهم الرامية إلى تحقيق أهداف التحول الرقمي، بما في ذلك، على وجه الخصوص، وضع آليات وسياسات حوكمة من أجل وصولٍ للتكنولوجيا الرقمية بشكل آمن وشامل وميسور التكلفة، ووضع أطر تحمي الحقوق الرقمية، مثل حقوق البيانات والخصوصية؛

٢- *يحث* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز قدرة أعضائها لتسخير التكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، وإنترنت الأشياء، وتكنولوجيا النانو، والتكنولوجيا الحيوية، وسلسلة الكتل، والجيل الخامس، من بين أمور أخرى، مع ضمان الحوكمة والتنظيم والسلامة المناسبة؛

٣- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تعزيز قدرة أعضائها والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية للمساهمة في النهوض بميثاق رقمي عالمي للأمم المتحدة من خلال المشاركة في عمليات الحوكمة الرقمية بانفتاح وشفافية وتعاون؛

٤- *يحث* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة تنفيذ ''استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا ٢٠٢٠-٢٠٣٠'' التي وضعها الاتحاد الأفريقي، بغية تعزيز مجتمع واقتصاد رقميين متكاملين وشاملين للجميع بما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين الأفارقة؛

٥- *يحث* أيضا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز التعهدات الواردة في إعلان لومي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني ومكافحة الجريمة الإلكترونية ومواصلة العمل مع أعضائها لتبادل أفضل الممارسات وبناء القدرات فيما يتعلق بأهداف الحوكمة الرقمية التي ترمي إلى تحقيق تحول رقمي آمن وشامل ومستدام لأفريقيا.

دال- التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة بواسطة التكامل الإقليمي والتجارة

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى إعلان نيامي بشأن التصنيع والتنويع الاقتصادي، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته الاستثنائية السابعة عشرة التي تناولت موضوع التصنيع والتنويع الاقتصادي، المعقودة في نيامي في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، والذي دعا فيه المؤتمر، من بين أمور أخرى، مفوضية الاتحاد الأفريقي وهيئات أخرى، إلى العمل، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على دعم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في زيادة استثماراتها في مجال الطاقة زيادة كبيرة كأولوية أساسية للتنمية الصناعية، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية في القطاعات ذات الأولوية، ووضع إطار سياساتي للتصنيع القاري مُحيَّن وقابل للتنفيذ وقائم على النتائج، ودعا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للقيام، بالتعاون مع الهيئات الأخرى، بتسريع مبادرات التعاون والشراكة الرقمية من أجل التحول الرقمي للصناعة، ورسم خارطة شاملة لمبادرات وسياسات واستراتيجيات الابتكار والرقمنة، وطلب من أصحاب المصلحة، لتحسين التنسيق وتحديد أوجه التآزر المحتملة ودعم توسيع نطاق الأنشطة الرائدة،

وإذ يساوره القلق من أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والحرب في أوكرانيا، وتغير المناخ، والتضخم الجامح في أسعار المواد الغذائية وما يترتب عن ذلك من ارتفاع في أسعار الفائدة وانخفاض في الإنفاق الحكومي قد أضرت باقتصادات البلدان الأفريقية، وبالتالي من المرجح أن يتخلف تعافيها الاقتصادي عن التعافي في بقية العالم في عام ٢٠٢٣،

وإذ يرحب بالدور القيادي الذي اضطلعت به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في استكشاف الفرص التي أتاحتها الحرب في أوكرانيا للإنتاج الزراعي والصناعي لدى البلدان الأفريقية،

وإذ يسلم بالفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والتحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية وتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية،

وإذ يشدد على أنه لتفعيل هذه المنطقة تنفيذا كاملا وفعالا، لا بد من زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصادات الأفريقية، مع قيام سلاسل القيمة الإقليمية بدور حاسم في تحقيق رؤية وتطلعات خطة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)] وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ”أفريقيا التي نصبو إليها“،

[(١)] قرار الجمعية العام ١/٧٠

١- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي وهيئاته، على صياغة استراتيجيات إقليمية لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية الرئيسية، وتقديم الدعم للبلدان الأفريقية في إدراج تلك الاستراتيجيات في أطر سياساتها الوطنية وتسريع تنفيذها؛

٢- *يطلب أيضا* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تساعد أعضاءها في التفكير في اعتماد سياسات تعجل بالتصنيع المستدام والتنويع الاقتصادي، وأن تيسر، على وجه الخصوص، الإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية، والمركبات الآلية، والمنتجات الزراعية إلى جانب إضافة القيمة إلى قطاع المعادن والقطاعات الأخرى من خلال الاستفادة من الميزة التنافسية لدولها للحد من تبعية المنطقة للخارج؛

٣- *يشجع* الحكومات في أفريقيا على تكثيف تعبئة مواردها المحلية، وطرح أدوات تمويل ابتكارية، واعتماد استراتيجيات وطنية للتمويل المستدام لدعم التصنيع والتقليل إلى أدنى حد من مخاطر تراكم المزيد من الديون؛

٤- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل مع الشركاء، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف، على مساعدة البلدان الأفريقية على استعراض سياساتها في مجالي الصناعة والتنويع الاقتصادي وتفعيلها، وعلى بناء القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية من خلال اتباع استراتيجيات شاملة؛

٥- *يطلب* أيضا من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والمنسقين الإقليميين، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، على دعم البلدان الأفريقية في التنفيذ الناجح لاستراتيجياتها الوطنية للمنطقة لتمكينها من توطيد الصادرات داخل أفريقيا وتنويعها وتوسيعها.

هاء- التعجيل بإحداث التحوّل في النظم الغذائية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يسلم بأن إحداث التحول في النظم الغذائية يوفر سبيلا لتحقيق الأهداف الإنمائية في أفريقيا، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية، والمساواة بين الجنسين، وعمالة الشباب، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والإدارة المستدامة للمياه والأراضي،

وإذ يدرك الحاجة إلى اتباع نهج متعدد القطاعات فيما يتعلق بإحداث التحول في النظم الغذائية، بسبب ترابط العوامل على امتداد سلسلة القيمة الغذائية بأكملها، وتفاعل النظم مع العديد من البيئات، والمنظومات الطبيعية الحاضنة، والتكنولوجيات، والطاقة والهياكل الأساسية،

وإذ يثير جزعه تدني قدرة النظم الغذائية الأفريقية على الصمود وضعف رسملتها، حيث إنها تتسم بضعفِ الميكنة، والاستخدامِ المحدود للمدخلات المعزّزة للإنتاجية، والاعتمادِ على نظم الإنتاج البعلية في ظل ظواهر جوية قصوى، وانخفاضِ مستويات التصنيع والتنويع والتجارة،

وإذ يساوره القلق من أن النساء، رغم مساهمتهن في النظم الغذائية، لا يزلن يواجهن تمييزا اجتماعيا واقتصاديا يحول دون حصولهن على الموارد الإنتاجية، بما في ذلك الأرض، على قدم المساواة مع الرجال،

وإذ يسلم بالموقف الأفريقي الموحد بشأن النظم الغذائية، الذي أيدته لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة المعنية بالزراعة، والتنمية الريفية، والمياه والبيئة، ونتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمر ٢٠٢١،

وإذ ينوّهِ بنتائج دورة الاتحاد الأفريقي الاستثنائية السابعة عشرة التي تناولت موضوع التصنيع والتنويع الاقتصادي، المعقودة في نيامي في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، بما في ذلك الاعتراف بأهمية الاستثمار في التجهيز الزراعي،

وإذ يذكّر بمبادرة التكيف الزراعي الأفريقية التي أُطلقت أثناء الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في مراكش، بالمغرب، في عام ٢٠١٦ بهدف تحسين الإنتاجية وزيادة القدرة على الصمود وإدارة الموارد الطبيعية على نحو أكثر استدامة في أفريقيا،

وإذ يحيط علما بإعلان داكار بشأن ''السيادة الغذائية والمرونة''، الذي أُعتمد في داكار يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، في اجتماع القمة التي حمل عنوان ''إطعام أفريقيا:

السيادة الغذائية والمرونة،'' وهو الإعلان الذي أَقرَّ بوضع مواثيق وطنية بشأن الأغذية والزراعة بغية تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في أفريقيا،

وإذ يستذكر الإعلانات السابقة بشأن الأراضي، والزراعة، والأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك الإعلان ٧ (د-٢) الصادر عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي الذي عَقد فيه رؤساء الدول والحكومات العزم على تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا؛ والإعلان ١ (XIII) Rev. 1 الصادر عن قمة الاتحاد الأفريقي، الذي تناول تطوير سياسة الأراضي وتنفيذها؛ وإعلان أبوجا بشأن تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا، الذي اعتمده المؤتمر الرفيع المستوى المعني بتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا في عام ٢٠١٠؛ وإعلان ''مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش'' الذي اعتمدته قمة الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية الثالثة والعشرين.

١- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تقديم الدعم التقني لأعضائها لتطوير سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية والحظائر الصناعية الزراعية لتعزيز التصنيع والتنويع الاقتصادي، وفقا للمبادئ التوجيهية لتطوير سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية في أفريقيا وبرنامج الاتحاد الأفريقي المشترك للحظائر الزراعية الأفريقية؛

٢- *يدعو أيضا* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى العمل، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجهات ذات المصلحة الأخرى، على استجلاء سبل دعم تنفيذ المواثيق الوطنية بشأن الأغذية والزراعة من قبل الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

٣- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تطوير قدرة أعضائها على تحسين بيئة الأعمال من أجل الاستثمار المسؤول في النظم الغذائية، مع التركيز على تعزيز روح المبادرة لدى الشباب والنساء، تمشيا مع المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن الاستثمارات البرية الواسعة النطاق في أفريقيا.

واو- حشد التمويل للعمل المناخي بغرض تسريع الانتعاش الأخضر

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يسلم بأن أزمات الكوكب المتمثلة في تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتصحر، والتدهور البيئي، والتلوث، والنفايات تُجبر البلدان الأفريقية بشكل متزايد على استغلال مواردها الطبيعية بطريقة غير مستدامة وتؤدي إلى تناقص عائداتها من حيث القيمة الاقتصادية المضافة،

وإذ يشير إلى قراريه ٨٨٤ (د-٤٤) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١ بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا، و٩١٩ (د-٤٧) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤ بشأن الاقتصاد الأخضر والتحول الهيكلي في أفريقيا، اللذين يمكن تعزيزهما إلى حد كبير من خلال نزاهة سوق الكربون المصممة بعناية لتحقيق مصالح أفريقيا على النحو الأمثل،

وإذ يلاحظ بقلق، كما ورد في تقرير التقييم السادس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، أن أفريقيا لا تزال أكثر المناطق تعرضا للصدمات المناخية، رغم أنها الأقل مسؤولية عن الزيادة المطردة في درجات الحرارة العالمية،

وإذ يذكّر بمبدأي الشراكة والتضامن العالميين اللذين جرى التأكيد عليهما في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،[١]

وإذ يذكّر بمبدأ المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة، وقدرات كل طرف، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة التي ينبغي إيلاؤها الاعتبار الكامل، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٢] وصكوكها بما في ذلك اتفاق باريس بشأن تغير المناخ،[٣]

وإذ يشدد على أهمية حشد الموارد بكفاءة وفعالية، بما في ذلك الموارد المحلية، لتيسير تمويل العمل المناخي،

وإذ يستذكر إعلان داكار بشأن ضمان رفاه الشعوب وضمان الاستدامة البيئية في أفريقيا، الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في دورته الثامنة عشرة المستأنفة، التي عقدت في داكار في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، والتزم فيه وزراء البيئة الأفريقيون بالتعاون مع مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في بذل جهود وإجراءات جماعية لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والاستثمارات الخضراء في أفريقيا،

---

[١] قرار الجمعية العامة ٦٩/٣١٣، المرفق.

[٢] الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

[٣] FCCC/CP/2015/10/Add.1, decision 1/CP.21, annex.

وإذ يقر بقلق أن التمويل المناخي المتاح للبلدان الأفريقية لا يزال غير كاف إلى حد كبير مقارنة بالاحتياجات الملحة المرتبطة به، في ضوء تقييم فريق الخبراء المستقل الرفيع المستوى المعني بتمويل المناخ في تقريره لعام ٢٠٢٢ بأن هناك حاجة إلى تمويل خارجي قدره ١ تريليون دولار أمريكي سنويا بحلول عام ٢٠٣٠ للأسواق الناشئة والبلدان النامية بخلاف الصين،

وإذ يقر بأن الاستثمار في العمل المناخي من خلال سلاسل القيمة المستدامة يمكن أن يعجل بالانتعاش الاقتصادي الأخضر وأن تحقيق مثل هذا الاستثمار يتطلب تنسيق السياسات والتنفيذ المتسق للإجراءات عبر مختلف القطاعات،

وإذ يشدد على الأهداف التي يعزز كل منها الآخر في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة شرم الشيخ للتنفيذ التي اعتمدت في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،[٤] وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''، وبرنامج تحفيز الاقتصاد الأفريقي المراعي للبيئة، وخطة عمل الاتحاد الأفريقي للانتعاش الأخضر،

١- *يدعو* الشركاء الإنمائيين إلى الوفاء بالتزامات التمويل المناخي التي قطعوها على أنفسهم في سياق اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، بما في ذلك تمويل مرفق الخسائر والأضرار الذي وافق عليه مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته السابعة والعشرين؛

٢- *يلتزم* بالتعاون مع *مؤتمر* الوزراء الأفريقي المعني بالبيئة في بذل جهود وإجراءات جماعية لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والبيئية والاستثمارات الخضراء في أفريقيا وحشد التمويل للعمل المناخي؛

٣- *يهيب* بوزارات المالية الأفريقية أن *تعتمد* مبادئ ميزنة مستدامة وقادرة على التكيف مع تغير المناخ بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة، بغية تيسير تخصيص الموارد للتصدي للمشاكل الملحة المتعلقة بتغير المناخ، والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي، التي تؤدي آثارها إلى تفاقم الضعف وعدم المساواة؛

٤- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة تقديم دعمها التقني والفني، فيما يخص عمليات إصدار شهادات الكربون واعتمادها لأعضائها الذين يبدون اهتماما بأسواق أرصدة الكربون، وذلك بالاعتماد على السجل الإقليمي الذي أنشئ للدول الأعضاء في لجنة المناخ لحوض نهر الكونغو.

[٤] قرار الجمعية العام ١/٧٠

زاي – النهوض بمبادرة تحالف الديون التي يمكن تحملها في أفريقيا وما وراءها

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قراره ٩٨٢ د-٥٤ المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢ بشأن تمويل انتعاش أفريقيا وما وراءها، الذي أبرز تفاقم مواطن الضعف المرتبطة بالدين في القارة وفرصة توسيع هامش المناورة المالي في البلدان الأفريقية للاستثمار في البنية التحتية الحيوية للرقمنة وتنمية التجارة والانتقال الطاقوي العادل، بهدف تحقيق انتعاش لا يضر بالبيئة ومستدام في فترة ما بعد الجائحة،

وإذ يساوره القلق من عدم اعتراف المجتمع الدولي بالاحتياجات والظروف الإنمائية الخاصة بأفريقيا،

وإذ يضع في اعتباره أن البلدان الأفريقية قد تعهدت بتقديم مساهمات طموحة محددة وطنيا للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وأن تحقيق هذه المساهمات يتطلب تدفقات كافية وميسورة التكلفة ويمكن التنبؤ بها من التمويل المناخي إلى أفريقيا،

وإذ يساوره القلق من أن النظام المالي العالمي لا يزال متقاعسا عن تعبئة الموارد اللازمة للبلدان النامية من أجل التصدي للأزمات المتعددة، ومواجهة الأخطار الوشيكة التي تهدد سبل عيش الأفراد ورفاههم، وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل،

وإذ يسلم بالتحديات الشديدة التي تواجهها البلدان الأفريقية في إدارة الدين العام والتي تتفاقم بسبب تكاليف الاقتراض الباهظة، التي تعوق الجهود الرامية إلى حشد موارد مالية إضافية من أجل انتعاش القارة بعد الجائحة على نحو مستدام وغير ضار بالبيئة،

وإذ يشير إلى القلق العميق فيما يتعلق بالتكاليف المالية للخسائر والأضرار التي تلحق بالبلدان النامية والمرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ، ما يزيد عبء الديون ويعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو القلق الذي أعربت عنه خطة شرم الشيخ لتنفيذ ما أُتخذ من قرارات في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وإذ يشير أيضا إلى النداء الوارد في خطة شرم الشيخ للتنفيذ من أجل إصلاح ممارسات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وأولوياتها، للتصدي لحالة الطوارئ المناخية العالمية، بما في ذلك عن طريق نشر مجموعة كاملة من الأدوات ومراعاة أعباء الديون،

وإذ يشدد على الحاجة الملحة إلى تنسيق جهود المدينين والدائنين لتحقيق إدارة سليمة للديون، والحد من عجز أفريقيا عن تسديد الديون، وتحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل،

وإذ يلاحظ إطلاق مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الدورة السابعة والعشرين مبادرة تحالف الديون التي يمكن تحملها لخدمة المصلحة المشتركة المتمثلة في الحد من تغير المناخ وحماية الناس والكوكب من آثاره، من أجل تحسين فهم التفاعل بين الديون وتغير المناخ، وتسريع إدماج معايير الاستدامة البيئية في معاملات الديون،

وإذ يؤكد على ما يترتب عن التصنيفات الائتمانية غير المواتية للبلدان الأفريقية من آثار على اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي وتكلفة الاقتراض من الأسواق المالية الدولية بسبب ما يسمى ''القسط الأفريقي''،

وإذ يسلم بأهمية نهج الإدارة المستدامة للديون في التعجيل بالانتعاش الاقتصادي وبناء القدرة على الصمود وتعزيز القدرة المالية العامة على تحقيق الفوائد الاجتماعية الاقتصادية،

١- *يحث* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الدعوة إلى تطوير وتفعيل مبادرة تحالف الديون التي يمكن تحملها، التي أطلقت مؤخرا في أفريقيا وما وراءها، وتعزيز الحوار بشأنها وحشد الدعم من أجل ذلك؛

٢- *يدعو* كافة أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للانضمام إلى التحالف بهدف تعزيز الموقف الأفريقي من أزمة الديون في المنتديات العالمية والتحدث بصوت واحد بشأن هذه المسألة؛

٣- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم المساعدة التقنية وخدمات بناء القدرات للبلدان الراغبة والمؤهلة للمشاركة في مقايضة الديون بتدابير صون البيئة؛

٤- *يطلب أيضا* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم عمل تحالف الديون التي يمكن تحملها؛

٥- *يدعو* البلدان المدينة والدائنة والمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف إلى الترحيب بمبادرة تحالف الديون التي يمكن تحملها التي أطلقت مؤخرا لتخفيف عبء ديون البلدان النامية وإيجاد حيز مالي للاستثمار الأخضر في أفريقيا وتقديم الدعم لها؛

٦- *يطلب* من البلدان المتقدمة النمو تقديم جميع الموارد المالية الموعودة للتصدي لتغير المناخ، بما في ذلك التمويل اللازم لمعالجة جميع الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ، وتيسير النقل الكامل للتكنولوجيا والمساعدة التقنية اللازمة لتحولات عادلة؛

٧- *يهيب* بالدول الأعضاء أن تفكر في اتباع نهج ميزنة مستدامة في تخطيط ميزانياتها الوطنية وتنفيذها، كوسيلة لضمان مواءمة إصدارات الديون مع أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،[١] واتفاق باريس بشأن تغير المناخ،[٢] وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،[٣] وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نريدها''؛

٨- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم المساعدة الفنية لتعزيز قدرة البلدان على إصدار وإدارة السندات الخضراء والزرقاء المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، من أجل زيادة الاستثمار في إجراءات التكيف مع المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية.

[١] الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

[٢] FCCC/CP/2015/10/Add.1, decision 1/CP.21, annex.

[٣] قرار الجمعية العام ١/٧٠

حاء – مبادرة الجدار الأزرق العظيم

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى إعلان كيغالي بشأن البناء للمستقبل على نحو أفضل بعد أزمة كوفيد-١٩ وتسريع عملية تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا،[١] الذي أهاب فيه الوزراء الأفريقيون، ومسؤولون كبار معنيون بالبيئة والتنمية المستدامة، والمالية، والتخطيط، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والزراعة، والتعليم، والعدالة، والإحصاءات، والاقتصاد الرقمي، والعلم والتكنولوجيا، ورؤساء وأعضاء وفود برلمانات البلدان الأفريقية، وخبراء يمثلون حكومات ومنظمات حكومية دولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، بالبلدان الأفريقية أن تدعم مبادرة ''الجدار الأزرق العظيم،'' التي أطلقتها بلدان في غرب المحيط الهندي لبناء مجتمعات واقتصادات قادرة على التكيف مع تغيّر المناخ من خلال التنمية الاقتصادية القائمة على المحيطات ومن خلال اقتصاد أزرق متجدد،

وإذ يسلّم بأن الجدار الأزرق العظيم أداة قوية محتملة لتحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن العديد من الأهداف الأخرى المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٢] والمجالات ذات الأولوية في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها.''

وإذ يقر بما للجدار الأزرق العظيم من إمكانات للتعجيل بالانتعاش الاقتصادي لأفريقيا وتعزيز التجارة والابتكار والأمن والاستثمار والتكامل الإنتاجي داخل المنطقة، بما في ذلك من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية،

وإذ يشير إلى استراتيجية الاقتصاد الأزرق في أفريقيا، التي تهدف إلى إحراز تقدم كبير في التحول الاجتماعي والاقتصادي الشامل والمتكامل والمستدام للقارة من خلال الاستخدام المستدام لمواردها المحيطية ومواردها من المياه العذبة،

وإذ يسلم بأهمية الإدارة المستدامة لموارد المحيطات في القارة بوصفها عنصرا أساسيا لتحقيق السلم والسلامة والأمن في أفريقيا،

وإذ يشدد على الحاجة الملحة إلى زيادة الاستثمار والتمويل لمبادرات التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك التكيف القائم على المحيطات على النحو الذي تدعو إليه مبادرة الجدار الأزرق العظيم،

---

[١] ECA/RFSD/2022/11, annex.

[٢] قرار الجمعية العام ١/٧٠

١- *يهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تدعم توسيع نطاق مبادرة الجدار الأزرق العظيم بحيث تشمل مناطق أخرى من أفريقيا؛

٢- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات الأفريقية والشركاء الإنمائيين لتعزيز أوجه التآزر بغية دعم البلدان الأفريقية، وتقديم المساعدة في تنفيذ مبادرة الجدار الأزرق العظيم، والمساعدة في وضع آليات تمويل مبتكرة لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الأزرق ومبادرة الجدار الأزرق العظيم الإقليمية؛

٣- *يشجع* الدول الأعضاء على إدماج استراتيجيات الاقتصاد الأزرق لديها في أطرها الإنمائية الوطنية إدماجا كاملا.

طاء – الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٤

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يسلم بالأهمية الاستراتيجية للخطط والميزانيات البرنامجية السنوية في تفعيل تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووضعه في السياق المناسب وفقا لتوجهاتها الاستراتيجية ووظائفها الأساسية، عبر مختلف برامجها الفرعية التسعة، وعملا بتوجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ يشير إلى أنه وافق على الإطار البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠٢٢-٢٠٢٥) بموجب قراره ٩٨٥ (د-٥٤) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢ بشأن التوجهات الاستراتيجية المحدَّثة، وعلى الإطار البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠٢٢-٢٠٢٥) والخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٣، وأن الإطار يتماشى مع الأولويات والتطلعات الإنمائية لأفريقيا، مع التركيز على التحولات الرئيسية اللازمة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)] وتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''،

وإذ يسلم بأن الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٤ تعكسان الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعزيز تنفيذ توجهاتها البرنامجية الاستراتيجية، حتى تتمكن من تعبئة الموارد لتمويل تعافي القارة من آثار الأزمة الثلاثية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والحرب في أوكرانيا وتغير المناخ،

وبعد دراسة الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٤ التي تم فيها تسليط الضوء على الأهداف وأهم النتائج والنواتج المتوقعة لجميع البرامج الفرعية،

١- يعتمد الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٤؛

٢- يحث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على العمل بشكل وثيق مع أعضائها وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل التنفيذ الناجح للخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٤.

[(١)] قرار الجمعية العام ١/٧٠

ياء- المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٣/٢ المؤرخ ٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، الذي أقرّ فيه النظام الأساسي للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط بعد تحديثه، بناء على توصية مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، على النحو المبيّن في قراره ٩٠٨ (د-٤٦) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣،[١]

وإذ يشير أيضا إلى توصيته الواردة في القرار ٩٤٢ (د-٤٩) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦،[٢] بأن يواصل مجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط النظر في النظام الأساسي المنقح للمعهد، استنادا إلى التعديلات التي وافق عليها المجلس في اجتماعه الرابع والخمسين المعقود في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠١٦،

وإذ يشير كذلك إلى الفقرتين ٣ و٥ من المادة الرابعة من النظام الأساسي المحيَّن للمعهد،[٣] التي يُطلب بمقتضاهما من مؤتمر وزراء تعيين أعضاء مجلس إدارة المعهد العشرة الذين سيتولون مهام ممثلي الحكومات الأفريقية لولاية مدتها ثلاث سنوات مع إمكانية إعادة التعيين لولاية إضافية واحدة فقط،

وإذ يشير إلى قراره ٩٥٦ (د-٥١) الذي اعتمد الدورة الحادية والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا المعقودة في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠١٨،[٤] والذي طُلب فيه إلى اللجنة الاقتصادية أن تتخذ، بالتعاون مع المعهد، جميع الخطوات اللازمة لمطالبة الجمعية العامة بزيادة المنحة العادية دعما لبرنامج المعهد، وإذ يحيط علما مع الأسف أنه لم يُحرز أي تقدم في هذا المجال،

وإذ يسلم مع التقدير بالدعم المقدم إلى البلدان الأفريقية في شكل أنشطة لبناء القدرات بهدف تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٥] وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها''؛

---

(١) *Official Records of the Economic and Social Council, 2013, Supplement No. 18* (E/2013/38-E/ECA/CM/46/7).

(٢) *Official Records of the Economic and Social Council, 2016, Supplement No. 18 (E/2016/38-E/ECA/CM/49/10).*

(٣) *Economic and Social Council resolution 2013/2, annex.*

(٤) *Official Records of the Economic and Social Council, 2018, Supplement No. 18 (E/2018/38-E/ECA/CM/51/5).*

(٥) قرار الجمعية العام ١/٧٠

وإذ يشيد بجهود المعهد لتحصيل متأخرات الاشتراكات المقررة من أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا،

وإذ ينوّه مع التقدير بالجهود التي تبذلها بعض الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتسوية اشتراكاتها في المعهد بالسداد الكامل أو الجزئي للمبالغ المتأخرة،

'١' *يطلب* إلى الأمين العام زيادة الدعم المقدم إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لتعزيز الدور الذي يضطلع به المعهد في مساعدة الدول الأعضاء في اللجنة على تعزيز التخطيط الإنمائي لديها وتحسين قدرتها على صياغة وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام تُفضي إلى التحول الهيكلي والتنمية المستدامة؛

'٢' *يناشد* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الحرص على دفع اشتراكاتها السنوية المقررة، بصورة منتظمة، وتسوية متأخراتها المستحقة للمعهد؛

'٣' *يقرر* إحالة مشروع قرار بشأن هذه المسألة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيه في دورته الموضوعية لعام ٢٠٢٣ توطئة لاعتماده .

كاف – الفريق العامل رفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يلاحظ ببالغ القلق أن جائحة كوفيد-١٩ والأزمة الروسية الأوكرانية والظواهر الجوية القصوى ما برحت تزيد من فجوة تمويل التنمية في أفريقيا وتُفاقم مواطن ضعفها إزاء الديون، وذلك رغم الجهود المبذولة حاليا على الصعيدين الوطني والعالمي،

وإذ يعرب عن بالغ القلق من أن عددا من البلدان الأفريقية التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى جانب عدد متزايد أيضا من البلدان متوسطة الدخل، يواجه تحديات في خدمة ديونه، وأنه رغم الجهود الدولية المبذولة، لا يزال عدد متزايد من البلدان النامية يعاني من وطأة الديون المرتفعة ويُصنَّف، وفقا لتقييمات القدرة على تحمل الديون التي تجريها مجموعة البنك الدولي بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي، من بين البلدان التي توجد في حالة مديونية حرجة أو المعرّضة بشدة لتكون في حالة مديونية حرجة، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٧٦/١٩٣ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١،

وإذ يساوره القلق من أن الطابع غير المتكافئ لاستجابات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية للجائحة فيما يتعلق بالحوافز المالية يؤدي إلى إبطاء التعافي الاقتصادي في المناطق النامية، لا سيما في أفريقيا، ومن أن البلدان الغنية والمنظمات الدولية لم تتدخل حتى الآن بما يكفي لمساعدة البلدان المنتمية إلى فئتي الدخل المتوسط والدخل المنخفض، وهو ما أدى إلى تباين اقتصادي، بينما كان من المقرر أن تسدد البلدان الأفريقية ٦٤ بليون دولار أمريكي في شكل مدفوعات ديون في عام ٢٠٢٢، وهو مبلغ يمثل ضعف المبلغ المتاح كمساعدات ثنائية،

وإذ يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ٦٩/٣١٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[(١)] التي تعد جزءًا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(٢)] وتساعدُ في تحديد سياق الأهداف المتعلقة بوسائل التنفيذ، وذلك بواسطة سياسات وإجراءات ملموسة، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل، وبتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ يذكّر بأن مبادرات عالمية مثل ''مبادرة تعليق سداد خدمة الديون'' والإطار المشترك لمعالجة الديون بما يجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الديون'' لم تُفضِ إلى النتائج

---

(١) قرار الجمعية العام ٣١٣/٩٦، المرفق.

(٢) قرار الجمعية العام ١/٧٠

المتوقعة من حيث تلبية الاحتياجات المالية للبلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل ووجدت صعوبة في إنجاز عمليةٍ سريعة ومنظمة لتسوية الديون،

وإذ يذكّر أيضًا بمقترحات الأمين العام للأمم المتحدة لإصلاح الهيكل المالي الدولي كجزء لا يتجزأ من ندائه إلى حفز أهداف التنمية المستدامة بما لا يقل عن ٥٠٠ مليار دولار سنويًّا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ يساوره القلق من أن دعوة الدائنين من القطاع الخاص إلى المشاركة في مبادرات مجموعة العشرين بشروط مماثلة لم تسفر عن رد إيجابي، ومن أن مَواطنَ الضعف المتعلقة بالديون في القارة قد تفاقمت بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض من أسواق رأس المال التي لا تعكس الأسس الاقتصادية للبلدان على نحو مبرَّر،

وإذ يلاحظ أن انقضاء ''مبادرة تعليق سداد خدمة الديون'' في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ يعني أنه كان من المقرر أن تستأنف البلدان سداد التزامات ديونها رغم تدهور السياق العالمي، لا سيما بالنسبة للاقتصادات الأفريقية متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل،

وإذ يدرك الدور المهم لحقوق السحب الخاصة في التعجيل بتعافي أفريقيا من الجائحة، مع التسليم في الوقت نفسه بأن تخصيص حقوق السحب الخاصة يفيد البلدان المتقدمة النمو بشكل غير متناسب، رغم مراكزها المالية القوية وقلة استخدامها لهذه الحقوق،

وإذ يشدد على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لتحقيق النمو الشامل وأهداف التنمية المستدامة، *وإذ يسلم* بأن أزمات الديون مكلفة ومدمرة، بما في ذلك بالنسبة للعمالة والاستثمار المنتج، وعادة ما تعقُبها تخفيضات في الإنفاق العام، الأمر الذي يؤثر على الفئات الفقيرة والضعيفة بوجه خاص، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٧٦/١٩٣،

وإذ يسلم بالدور المهم لأسواق رأس المال الخاص في مجال تمويل التنمية الأفريقية، بما في ذلك عن طريق تكمِلة التمويل الميسَّر النادر بنمط التمويل المختلط كأحد النُّهج البديلة لتشجيع الاستثمار الخاص دون إجهاد الميزانيات الحكومية،

وإذ يسلم بالدور المواتي لأسواق اتفاقات إعادة الشراء في تعزيز سيولة السندات السيادية، وهو ما يقلل من أقساط السيولة ويخفض في نهاية المطاف من تكاليف الاقتراض بالنسبة لجهات إصدار السندات،

وإذ يقرُّ بدور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تصميم ''مرفق السيولة والاستدامة'' وتفعيله بهدف خفض تكلفة ائتمانات القطاع الخاص للبلدان الأفريقية؛

١- *يؤيد* جهود الأمين العام للأمم المتحدة الرامية إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي ودعوته إلى ضرورة وجود محفزٍ لأهداف التنمية المستدامة؛

٢- *يشيد* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووزراء المالية الأفريقيين وصندوق النقد الدولي لتيسيرهم إنشاء ’’ الفريق العامل الأفريقي رفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي‘‘؛

٣- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة توفير التوجيه والدعم التقني في مداولات ’’ الفريق العامل الأفريقي رفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي‘‘؛

٤- *يدعو أيضا* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الدعوة وحشد الدعم لإصلاح آلية إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة، وذلك للتشجيع على زيادة استخدامها في سبيل دعم البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها في التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بما في ذلك إعادة إقراض حقوق السحب الخاصة للمصارف الإنمائية الإقليمية من أجل دعم أولويات تمويل التنمية الأفريقية؛

٥- *يدعو كذلك* إلى النظر في مخصصات حقوق السحب الخاصة بطريقة تحليلية ومبنية على قواعد للحد من الطابع التقديري والسياسي لعملية التخصيص، سواء فيما يتعلق بالقرارات التي تُتخذ كل خمس سنوات أو في حالة حدوث تطورات رئيسية غير متوقعة، بالنظر إلى الجدول الزمني للمسائل المطروحة، وذلك لبناء المستقبل بشكل أفضل وتحقيق التنمية الخضراء والمستدامة على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ’’ إفريقيا التي نصبو إليها‘‘؛

٦- *يشجع* صندوق النقد الدولي على معالجة أوجه عدم المساواة في نظام الحصص وزيادة حصة أفريقيا في المراجعة المقبلة للحصص المقررة في عام ٢٠٢٣؛

٧- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تأييد تمديد ’’مبادرة تعليق سداد خدمة الدين‘‘ لمدة سنتين أُخريين مع إعادة جدولتها في نهاية السنتين إلى خمس سنوات، كما يدعوها إلى المطالبة بتوسيع نطاق المبادرة لكي تشمل البلدان المتوسطة الدخل، عند الطلب؛

٨- *يهيب* بصندوق النقد الدولي أن يعلق الرسوم الإضافية المفروضة على الإقراض غير الميسَّر سنتين إلى ثلاث سنوات، ويعيد الحدود المعزَّزة للاستفادة التي وُضعت خلال أزمة الجائحة لكل من ’’ تيسير الإقراض السريع‘‘ و’’أداة التمويل السريع‘‘ التابعين لصندوق النقد الدولي، وأن يزيد حدود الاستفادة الشاملة، ويعُززَ إمكانية التمويل بشروط ميسّرة، ويمدد آجال استحقاقه، ويفعِّل مجموعات الأدوات استجابة للصدمات العالمية الأكثر تواترا؛

٩- *يدعو* ''الفريق العامل الأفريقي رفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي'' إلى حثِّ مجموعة العشرين على النظر في إصلاح ''الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الديون'' لجعله أكثر فعاليةً وتحديدًا من حيث الزمن، وأكثر شفافيةً وشمولا، وتجميد خدمة سداد الديون لمقدمي الطلبات، وتوسيع نطاق الإطار المشترك ليشمل المزيد من البلدان، بما في ذلك البلدان متوسطة الدخل المثقلة بالديون؛

١٠- *يدعو أيضا* السلطات التي تصدر ديونا سيادية أن تشترط تعزيز الأحكام المتعلقة بالعمل الجماعي وبالقوة القاهرة في جميع عقود الديون السيادية وأن تُنفذ تشريعات شاملة لمكافحة الصناديق الجشعة في البلدان الدائنة الرئيسية؛

١١- *يحث* صندوق النقد الدولي على زيادة معايير المرونة والأهلية والتأهيل في '' الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة''، وتسريع تفعيله حتى يتمكن من القيام بدور تحفيزي في التمويل الأخضر، بما في ذلك تحويل الديون إلى التزاماتٍ بصون البيئة، والمنتجات المالية الخضراء، وأسواق أرصدة الكربون؛

١٢- *يثني* على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتيسيرها تفعيل مرفق السيولة والاستدامة؛

١٣- *يدعو* إلى إطار تنظيمي معزَّز لوكالات التصنيف الائتماني يَشترطُ الشفافية في المنهجية وعمليات التصنيف، ويوفر الرقابة المناسبة على هذه الوكالات، وينشئ آلية إنصاف خارجية عادلة للطعن في التصنيفات الائتمانية، ويناشد تقديم المزيد من الدعم في تطوير ونشر البيانات الاقتصادية التي تهم الوكالات والمستثمرين؛

١٤- *يحث* صندوق النقد الدولي على مساعدة البلدان الأفريقية في وضع أطر تنظيمية قوية على الصعيدين المحلي والإقليمي لتعزيز أفضل الممارسات فيما بين وكالات التصنيف الائتماني، والقيام، قدر الإمكان، بمواءمة أطر التصنيف واستعراض حالات سوء التصنيف فيما بين الوكالات؛

١٥- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مساعدة البلدان وتيسير أمرها في إصدار السندات الخضراء والسندات الزرقاء والسندات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة في سبيل تحفيز الاستثمار في عمليات التكيف مع المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية؛

١٦- *يدعو* إلى المزيد من التمويل المختلط كوسيلة لزيادة التمويل والحد من المخاطر ذات الصلة، بما في ذلك من خلال توفير الضمانات والتعزيزات الائتمانية لمعالجة المخاطر المتصورة؛

١٧- *يناشد* الفريق العامل الأفريقي رفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي، الذي تدعمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أن يناصر ترشيح الاتحاد الأفريقي لكي يحتل مقعدا دائما في مجموعة العشرين لأفريقيا، ويناشد أعضاء المجموعة دعم هذا الترشيح.

لام- تعزيز دور المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في مساعدة أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على النهوض بالتخطيط الإنمائي لديها وتحسين قدرتها على صياغة وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام تُفضي إلى التحول الهيكلي والتنمية المستدامة

يوصي مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

تعزيز دور المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في مساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على النهوض بالتخطيط الإنمائي لديها وتحسين قدرتها على صياغة وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام تُفضي إلى التحول الهيكلي والتنمية المستدامة؛

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى اعتماد مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين القرارَ (الرقم يحدد لاحقا) بشأن المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، المعقودة في أديس أبابا يومي ٢٠ و٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣، والذي طَلب فيه من الأمين العام للأمم المتحدة زيادة الدعم المقدم للجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل تعزيز الدور الذي يضطلع به المعهد في مساعدة أعضاء اللجنة على النهوض بالتخطيط الإنمائي وتحسين قدرتها على صوغ وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام تُفضي إلى التحول الهيكلي والتنمية المستدامة،

يؤيد القرار (الرقم يحدد لاحقا) الصادر عن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين بشأن المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

ميم – تعزيز التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي لمواجهة تحديات التنمية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء

إذ يذكّر بإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الذي وقعه في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة، وإطار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للشراكة المعززة في السلام والأمن لعام ٢٠١٧، الذي التزمت فيها كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالعمل معا لتحقيق السلام والأمن والتنمية في أفريقيا،

وإذ يقدر التعاون العريق بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في وضع الأولويات الإقليمية للقارة والمبادرات والأطر البارزة في عدة مجالات بما في ذلك التكامل الاقتصادي الإقليمي، والتحول الاقتصادي الهيكلي، والحوكمة، والبيانات والإحصاءات، والسياسة الاجتماعية، والحد من الفقر، وعدم المساواة، وتغير المناخ، والأنشطة المرتبطة بالمناخ،

وإذ يشير إلى المقرر (XV) 302 الصادر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي طلبوا فيه من مفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في الاضطلاع بأنشطة ومشاريع وبرامج مشتركة من أجل تنمية القارة؛

وإذ يدرك الحاجة الملحة لتسريع مسار التنمية في أفريقيا واللحاق بركب مناطق أخرى من العالم، وتعزيز التعافي من الأزمة الثلاثية المتمثلة في جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا والآثار المدمرة لتغير المناخ، وتحقيق الازدهار الاقتصادي؛

١- ***يطلب*** من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعميق تعاونها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالاتها والمؤسسات الأفريقية الأخرى في الاضطلاع بأنشطة ومشاريع وبرامج مشتركة تستهدف أولويات التنمية في أفريقيا؛

٢- ***يهيب*** باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل على تعميق التنسيق مع الاتحاد الأفريقي بإجراء بحوث مشتركة وإصدار منشورات، بما في ذلك التدريب وتنمية القدرات لتحقيق خطة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)] وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''؛

[(١)] قرار الجمعية العام ١/٧٠

٣- ***يطلب*** من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز دعمها وعلاقات عملها مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني التي يعترف بها الاتحاد الأفريقي وتشكل اللبنات الأساسية للجماعة الاقتصادية الأفريقية في التصدي للتحديات والأولويات دون الإقليمية؛

٤- ***يناشد*** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل مع الاتحاد الأفريقي في وضع خيارات لتحقيق الانتعاش الاقتصادي السريع والنمو المستدام اللازمين لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ في أفريقيا؛

٥- ***يطلب*** من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز شراكتها مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية في تنفيذ خطة التنمية في أفريقيا؛

٦- ***يشجع*** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على دعم القارة برؤى وأفكار استراتيجية وبدراسات استشرافية عن الكيفية التي يمكن بها تحقيق الازدهار في القارة بحلول عام ٢٠٣٠ وتسريع عملية تحقيق أهداف خطة ٢٠٦٣ وخطة ٢٠٣٠ في أفريقيا.